وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٥ ،بالتفويض،

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية

عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية جلسة ٢٠٠٤/٢/٢٤ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٦/١٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٩٧٦٨٠٣,٤٩ جنيه (مليون وتسعمائة وستة وسبعون ألفًا وثمانمائة وثلاثة جنيهات وتسعة وأربعون قرشًا لاغير) وجملة المصروفات مبلغ ١٠٧٢٩٠٠,٣٧ جنيه (مليون واثنان وسبعون ألفًا وتسعمائة جنيه وسبعة وثلاثون قرشًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٩٠٣٩٠٣,١٢ جنيه (تسعمائة وثلاثة آلاف وتسعمائة وثلاثة جنيهات واثنا عشر قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٣٢٧٠١٧٢,٦٦ جنيه (ثلاثة ملايين ومائتان وسبعون ألفًا ومائة واثنان وسبعون جنيهًا وستة وستون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٦/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن